ما تقدم وهو ظاهر عبارة التسهيل الاولى ان يقول تالي العاطف ليكون ظاهرا في الجري
على سائر الاقوال وليس هذا الحكم مختصا بالواو لان كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا ولا عمرو
وكما تقول ان زيدا قائم وعمرا وعمرو وفي التسهيل ان النعت وعطف البيان والتوكيد
كعطف النسق تقول ان زيدا قائم الفاضل وعبد الله او نفسه بالنصب والرفع ولم
يتعرضوا للبدل والظاهر انه كسائر التوابع كما قال الرضي ومثل له بقوله ان الزيدين
قد استحسنتهما اشبابهما بالرفع قال الدماميني وحكى ابن عصفور ان المحققين
من اهل البصرة لا يجوزون الرفع في غير عطف النسق من التوابع فان سمع شيء من ذلك
يحفظ ولا يقاس عليه قوله فمن يك ذا بيت لم ينجب ينجب بضم اليا من انجب الرجل
اي ولد له ولدا نجيبا ولا يقال للمراة التي تلد الامنية ومنابة بقوله نجيبة اما على حذف
الزوائد او الاصل النجيبة نجيبة بنات ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
واستتر والشاهد في قوله والاب فانه عطف بالرفع بعد الاستكمال قوله وليس
معطوفا حقيقة اي حقيقة رفع واطلاق المعطوف عليه تجوز كما علمت ويحتمل ان
يكون اشارة للتورك على الناظم قوله والجملة ابتدائية اي لعطفها على جملة ابتدا
ئية اذ المعطوف يعطى حكم المعطوف عليه قوله على محل ما قبلها كان الاولى حذف
لفظ لان ما قبلها لا محل له اذ الجملة ابتدائية اي مستانفة وقوله من الابتدا بيان
لما على تقدير مضاف اي من ذات الابتدا وهذا لا يظهر الا في نحو ان زيدا اكل طعامك
وعمرو بخلاف البيت فان الجملة فيه جواب الشرط الجازم وهو من قبلها محل من
الاعراب وهو الجزم قوله تعين الوجه الاول اي كونه من عطف الجمل عند الجمهور وبعض
يجيز الثاني بقلة كما سياتي في قول الناظم وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه
اعتقد قوله تعين النصب اي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه
ان جعل من عطف الجمل او من تقدم المعطوف على المعطوف ان جعل الرفع معطوفا على
الضمير في الخبر قال بعضهم يحتمل ان يجوز الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة
معترضة بين اسم ان وخبرها لا معطوفة حتى يلزم ما ذكر قوله واجاز الكسائي الرفع

محل الخلاف



محل الخلاف حيث تعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان ليظهر وجه المنع
وهو ان العامل في خبر المبتدا الابتدا والمبتدا وفي خبر ان نفسها فيلزم اجتماع عاملين
مختلفين مستقلين على رفع معمول واحد اما اذا لم يتعين كون الخبر للاسمين نحو ان
زيدا وعمرو في الدار فيجاز اجماعا افاده في التصريح قوله مطلقا اي سواء ظهر اعراب
المعطوف عليه او لا فالاطلاق في مقابلة التقييد الاتي عن الفرا قوله ان الذين امنوا
الخ الشاهد في الصابون فانه عطف على محل الذين قبل استكمال الخبر وهو من امر
الاية قوله فمن يك امسى الخ الرحل منزل الشخص وقيار بفتح القاف وتشديد التحتية
اسم فرس او جمل والشاهد فيه حيث عطف على محل اليا قبل استكمال
الخبر وهو لغريب والضمير في بها للمدينة قوله وخرج ذلك على التقديم والتاخير
اي حمل على تقديم المعطوف من تاخير وتاخير الخبر من تقديم والاصل في الاية والله اعلم
ان الذين امنوا والذين هادوا الخ من امن الخ والصابون والنصارى كذلك فحذف من الثاني
لدلالة الاول قوله وحذف الخبر اي خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه قوله ويتعين الاول
الخ قال سم في التعيين نظر لجواز ان تقدر اللام داخلة على مبتدا محذوف اي لهو غريب
قوله ووافق الفرا الكسائي اي في جواز الرفع قبل استكمال الخبر قوله فيما خفي فيه اعراب
اعراب المعطوف عليه اي فيما خفي فيه ما ذكر اما لكونه مبنيا كمثال الشارح
او مقصورا نحو ان الفتى وزيد ذاهبان قوله واعلم ان ناسا من العرب الخ المقصود بنقل
ما ذكر الرد على الفرا والكسائي في اسناد الغلط الى العرب بنظيره قال بعضهم لا مانع
اي انهم نطقوا بذلك على خلاف لغتهم غلطا وفيه ما لا يخفى قيل اراد به التوهم اي
توهم عدم ذكر ان قوله وما قصرت بي في التسامي التسامي التعالي العلو والمرافقة في
النسب والخؤولة مصدر كالعمومة او جمع خال كالعمومة جمع عم وعميا جمع لاخ
والطيب الناظر خبرها وهو من اضافة الوصف الى مرفوعه بعد
تحويل الاسناد كما سياتي والشاهد في قوله والخال فانه معطوف
بالرفع على منصوب لا قبل الاستكمال قوله وان المنوح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)